الأمم المتحدة

E/ECA/COE/37/12
Distr.: General
5 March 2018
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
لجنة خبراء مؤتمر وزراء الماليــة والتخطيط والتنميــة الاقتصادية الأفريقيين
الاجتماع السابع والثلاثون
أديس أبابا 11 –12 أيار/مايو 2018
البند 6 من جدول الأعمال المؤقت*
المسائل النظامية

التقدم المحرز في تنفيذ المجالات ذات الأولوية في برنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١ ـ ٢٠٢٠: تقرير موجز

موجز

يستعرض هذا التقرير أداء البلدان الأفريقية الأقل نموا في المجالات الثمانية ذات الأولوية لبرنامج عمل إسطنبول، ويقيم آفاق الرفع من قائمة أقل البلدان نموا. ويتزامن تقرير عام 2018 مع الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات (الاستعراض الثلاثي السنوات) لأقل البلدان نموا الذي يجرى عام 2018، وهو عملية تقيم أهلية البلد للإدراج في قائمة أقل البلدان نموا أو الرفع منها. ويلخص هذا التقرير المعلومات الواردة في التقرير المرحلي الكامل، الذي يمكن الاطلاع عليه ضمن منشورات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والذي يمكن للقارئ الرجوع إليه لمزيد من التفاصيل بشأن هذه المسائل، بما في ذلك الإشارات إلى الوثائق الأساسية.

* E/ECA/COE/37/1

أولا- معلومات أساسية

1 - هناك 33 بلدا أفريقيا تنتمي لمجموعة أقل البلدان نموا، وهو ما يمثل أكثر من ثلثي بلدان العالم الـ ٤٧ الأقل نموا، الأمر الذي يجعل برنامج عمل إسطنبول يكتسي أهمية خاصة في هذه القارة. وفي عام ٢٠١٧، كان ما يقارب ٦٥٤ مليون نسمة [1] يعيشون في البلدان الأفريقية الأقل نموا، وهو ما يمثل أكثر من نصف عدد سكان القارة.

ألف- مؤشرات الأداء

2 - لايزال أداء هذه البلدان في برنامج عمل إسطنبول مع ذلك متفاوتا، على النحو المفصل أدناه.

١- تحسين الوصول إلى شبكة الإنترنت

3 - تحسنت إمكانية الوصول إلى الإنترنت في البلدان الأفريقية الأقل نموا بأكثر من الضعف، حيث ارتفعت من ٥ في المائة من السكان في عام ٢٠٠١ إلى ١٢ في المائة في عام ٢٠١٥. وكانت أحسن البلدان أداء في هذا المؤشر سان تومي وبرينسيبي، والسودان، وليسوتو. ولم يشهد أي من بلدان أفريقيا الأقل نموا حدوث انتكاسة في التقدم المحرز في هذا الصدد.

٢- ارتفاع حصة الطاقة من مصادر الطاقة المتجددة غير المائية

4 - في المتوسط، تمكنت البلدان الأفريقية الأقل نموا التي أبلغت عن بياناتها في هذا المجال من مضاعفة حصة الطاقة المولدة من الموارد المتجددة غير المائية. بيد أن هذه المكاسب تركزت في المناطق الريفية.

٣- ارتفاع الإنتاجية الزراعية وإن بصورة متواضعة

5 - في الفترة الممتدة بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٦، شهدت البلدان الأفريقية الأقل نموا زيادة بنسبة ٢,٤ في المائة في إنتاجيتها الزراعية، وهو ما يمثل معدل نمو سنوي نسبته أقل من ١ في المائة. وتعزى الزيادات الحدية في الإنتاجية الزراعية جزئيا إلى محدودية الحصول على الأسمدة والهياكل الأساسية للري.

٤- أوجه التحسن في دليل التنمية البشرية والمؤشرات الاجتماعية الأخرى

6 - ساهم ارتفاع نصيب الفرد من النفقات الصحية في تحسين فرص الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي، كما أدى إلى تحسينات في

[1] استنادا إلى التوقعات باستخدام المتغير المتوسط.

تصنيفات دليل التنمية البشرية للبلدان الأفريقية الأقل نموا. وفي عام ٢٠١٥، تحسنت النتيجة التي حصلت عليها البلدان الأفريقية الأقل نموا في دليل التنمية البشرية لترتفع إلى ٠,٤٦١ من 0.449 في عام ٢٠١١. وعلى الرغم من ذلك، فإن سان تومي وبرينسيبي وحدها التي تفي بمعايير الأهلية للدليل القياسي للأصول البشرية في ٢٠١٨.

٥- زيادة تنويع الاقتصادات

7 - سجلت البلدان الأفريقية الأقل نموا تحسنا في التنويع الاقتصادي، مقيسا بمؤشر هيرفنداهل-هيرشمان لتركيز الأسواق، الذي انخفض بالنسبة لهذه البلدان من ٠,٦٥ في ٢٠٠٨ إلى ٠,٣٨ في ٢٠١٦.

٦- انخفاض قيمة التصنيع المضافة

8 - لم يكن الانخفاض في تركيز المنتجات مرتبطا بالنمو في القاعدة الصناعية للبلدان الأفريقية الأقل نموا. وانخفضت قيمة التصنيع المضافة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الأفريقية الأقل نموا، من ١٠,٧ في المائة في عام ٢٠٠١ إلى ٧,٨ في المائة في عام ٢٠١٥، ولكنه ارتفع قليلا بالنسبة لأقل البلدان نموا بوجه عام.

٧- نمو الأحياء الفقيرة في المدن

9 - ارتبطت الزيادات السريعة في سكان المناطق الحضرية في البلدان الأفريقية الأقل نموا بالزيادة في أعداد سكان الأحياء الفقيرة. وفي عام ٢٠١٤، كان ٦٦ في المائة تقريبا من سكان المدن يعيشون في أحياء فقيرة أو مستوطنات غير رسمية. ويؤثر ذلك على الصحة والتعرض للكوارث المتصلة بالمناخ وغيرها من الكوارث الطبيعية.

٨- انخفاض معدلات تعبئة الموارد المحلية وزيادة الاعتماد على المساعدة الإنمائية الرسمية

10 - لا تزال تعبئة الموارد المحلية منخفضة، حيث بقيت في حدود ١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مما يجعل معظم البلدان الأفريقية الأقل نموا تعتمد اعتمادا شديدا على المساعدة الإنمائية الرسمية. كما أن قدرة هذه البلدان على الاستثمار هي أيضا في انخفاض، كما يتضح من الاتجاهات السائدة في تكوين رأس المال الثابت.

٩- ضعف سجل الحوكمة

11 - كان أداء البلدان الأفريقية الأقل نموا سيئا في مؤشرات الحوكمة حيث احتلت مرتبة متدنية في دليل مو إبراهيم لشؤون الحكم في أفريقيا. كما تدنى أداء هذه البلدان في مؤشرات البنك الدولي بشأن الحوكمة في العالم. ومع ذلك، يتفاوَت أداء فرادى البلدان تفاوتاً كبيراً، حيث تراوح من معدل مرتفع بلغ 60 نقطة أو أكثر من 100 نقطة (في رواندا، وسان تومي وبرينسيبي، والسنغال) إلى ما دون 30 نقطة (في جمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب السودان، والصومال).

باء- احتمالات الرفع من قائمة أقل البلدان نموا

12 - استوفت سان تومي وبرينسيبي للمرة الثانية على التوالي في الاستعراض الثلاثي السنوات معايير الأهلية للرفع من قائمة أقل البلدان نموا، وهي الآن مهيأة لكي يُوصى برفعها من فئة أقل البلدان نموا. وخلافا لما هو الحال في أنغولا وغينيا الاستوائية، فإن أهلية سان تومي للرفع من القائمة لا تستند حصرا إلى نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي.

13 - وفي الوقت نفسه، هناك عدد أقل بصورة غير متناسبة من البلدان الأفريقية الأقل نموا المؤهلة للرفع من قائمة هذه الفئة في عام ٢٠١٨. ومن بين البلدان الاثني عشر التي استوفت معايير الرفع من قائمة تلك الفئة في عام ٢٠١٨، هناك فقط بلدان أفريقيان هما أنغولا وسان تومي وبرينسيبي. بيد أن هناك آفاقا أكثر تفاؤلا لرفع أسماء بلدان أخرى من القائمة في عام ٢٠٢١: حيث أن هناك خمسة بلدان أفريقية غير بعيدة عن مرمى استيفاء معايير الأهلية للرفع من القائمة للمرة الأولى في ٢٠٢١.

ثانيا-التقدم المحرز في المجالات ذات الأولوية

ألف- القدرة الإنتاجية

14 - إن بناء القدرات الإنتاجية هو أول مجالات الأولوية في برنامج عمل إسطنبول. وتمثل القدرات الإنتاجية القوية شرطا لنمو شامل وسريع للبلدان الأفريقية الأقل نموا مسنود بالتنمية الصناعية والتحول الهيكلي.

15 - والبلدان الأفريقية الأقل نموا متخلفة عن نظيراتها من أقل البلدان نموا في الأماكن الأخرى من العالم في مجال التصنيع. بل إن قيمة التصنيع المضافة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ما فتئت تتناقص في البلدان الأفريقية الأقل نموا. وعلى النقيض من ذلك، بقي هذا المعدل أعلى في مجموعة أقل البلدان نموا ككل؛ ليس هذا فحسب، بل إن المعدل ما انفك يتزايد،

وإن بشكل طفيف منذ عام ٢٠١٢. وهذا العجز عن زيادة قيمة التصنيع المضافة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي يجعل هذه البلدان عرضة للصدمات، ويحد من قدرتها على خلق فرص العمل.

16 - ويتسم ارتفاع الإنتاجية الزراعية ببطء شديد في البلدان الأفريقية الأقل نموا، حيث لم يشهد سوى ارتفاع طفيف خلال الفترة ٢٠١١ – ٢٠١٦. وعلى الرغم من أن القيمة المضافة لكل عامل في هذا القطاع أعلى من المتوسط في مجموعة أقل البلدان نموا ككل، إلا أنها أقل بكثير من المتوسط في بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، بل إن هناك عددا من البلدان الأفريقية الأقل نموا شهدت فيها الإنتاجية انخفاضا كبيرا. وتستمر مناقشة القطاع الزراعي في الباب باء أدناه.

17 - وما فتئت تكنولوجيا الاتصالات تحدث ثورة في طريقة تسيير الأعمال التجارية في جميع أنحاء العالم، وفي البلدان الأفريقية الأقل نموا، تحسنت سبل الوصول إلى الإنترنت تحسنا كبيرا. فمثلا، في عام ٢٠١١ كانت فرص الوصول إلى شبكة الإنترنت متاحة لحوالي ٥ في المائة من السكان في جميع البلدان الأفريقية الأقل نموا، وفي عام ٢٠١٦ زادت هذه النسبة بأكثر من الضعف، حيث بلغت ١٢,٨ في المائة. وعلاوة على ذلك، لم يشهد أي من البلدان الأفريقية الأقل نموا تراجعا في التقدم المحرز في هذا المؤشر.

18 - وعلى الرغم من هذا التقدم، إلا أن هذه الأرقام لا تزال منخفضة للغاية، كما أن الهدف الذي حدده برنامج عمل إسطنبول المتمثل في تحقيق نسبة ١٠٠ في المائة في الوصول إلى شبكة الإنترنت بحلول عام ٢٠٢٠ ما زال بعيد المنال، ولا سيما بالنسبة للبلدان ذات الأداء الأكثر تدنيا مثل جمهورية أفريقيا الوسطى، وإريتريا، وغينيا-بيساو، ومدغشقر، والنيجر، والصومال، حيث تقل نسبة السكان الذين لديهم إمكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت عن ٥ في المائة.

19 - ويتضمن برنامج عمل إسطنبول هدفا يتمثل في زيادة نصيب الفرد من إجمالي إمدادات الطاقة في أقل البلدان نموا، ولكنه أيضا، وبشكل أكثر تحديدا، يسعى إلى زيادة حصة الكهرباء المولدة من مصادر الطاقة المتجددة. وبالنسبة للبلدان الأفريقية الأقل نموا التي قدمت بيانات في هذا المجال، ارتفع متوسط النسبة المئوية للطاقة المولدة من مصادر الطاقة المتجددة غير المائية إلى أكثر من الضعف منذ عام ٢٠٠١. وتكتسي حالة إثيوبيا أهمية خاصة في هذا الصدد: حيث زادت فيها حصة التوليد من موارد الطاقة المتجددة غير المائية، منذ عام ٢٠١١، من أقل من ١ في المائة إلى حوالي ٥ في المائة. وبما أن المتوسط يحتسب بناء على ستة بلدان فقط، فإن هذه الزيادة بمقدار خمسة

أضعاف التي شهدتها إثيوبيا – وكذلك تلك التي حدثت في توغو – لها تأثير قوي على المتوسط.

20 - وفي حين تشهد إمكانية الحصول على الطاقة تحسنا في البلدان الأفريقية الأقل نموا، فإن النسبة المئوية للمواطنين الريفيين الذين لديهم فرص الحصول على الكهرباء لا تزال أقل بكثير مما هي عليه بالنسبة للسكان ككل. وبالتالي، فإن نسبة السكان الريفيين الذي لديهم إمكانية الحصول على الطاقة لم تزد، في المتوسط لمجمل البلدان الأفريقية الأقل نموا، سوى زيادة هامشية، حيث ارتفعت من ١١,٣ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ١١,٥ في المائة في عام ٢٠١٤. ويشكل ذلك نسبة ٢٤,٦ و٢٧,٩ في المائة من مجموع السكان للسنتين المذكورتين.

باء- الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية

21 - لم تشهد البلدان الأفريقية الأقل نموا سوى زيادات هامشية في الإنتاجية الزراعية، الأمر الذي يُعزى جزئيا إلى محدودية فرص الحصول على الأسمدة والهياكل الأساسية للري. كما أن أقل البلدان نموا بصفة عامة أقل اندماجا في التجارة العالمية والإقليمية، ومن ثم فهي تعتمد بدرجة أكبر على ما تنتجه هي نفسها من محاصيل غذائية مقارنة بالبلدان الشديدة الاندماج. وعلاوة على ذلك، فإن نسبة عالية من السكان في أقل البلدان نموا يقيمون في المناطق الريفية، وفي مثل هذه المناطق، تشكل الزراعة المصدر الرئيسي للعمالة في كثير من الأحيان.

22 - ولم ترتفع القيمة المضافة الزراعية لكل عامل زيادة كبيرة على مدى فترة تنفيذ برنامج عمل إسطنبول. ولم تتجاوز الزيادة في المستوى الأساسي للقيمة المضافة لكل عامل ٤,٢ في المائة، حيث ارتفعت من 696 دولارا في عام ٢٠١١ إلى ٧٢٥ دولارا في عام ٢٠١٦. وفي حين لا تخلو أي زيادة في هذا الصدد من فائدة، إلا أنه إذا استمر معدل النمو السنوي لأقل البلدان نموا عند نسبة ٠,٨ في المائة، فسوف تحتاج هذه البلدان إلى ٨٥ سنة لمضاعفة قدرتها الإنتاجية وبلوغ المتوسط العالمي للإنتاجية الزراعية في ٢٠٠١.

23 - ويشكل الحصول على الأسمدة والري أهم المعوقات أمام الإنتاجية الزراعية في أفريقيا. وإن ما تستخدمه أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من أسمدة للهكتار من الأراضي الصالحة للزراعة يقل كثيرا عن المتوسط العالمي. والمتوسط أقل من ذلك بالنسبة للبلدان الأفريقية الأقل نموا، إذ يبلغ حوالي ثلاثة أرباع المتوسط في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. أما القيمة بالنسبة لأقل البلدان نموا ككل فهي أعلى بكثير. بيد أن كمية الأسمدة

المستخدمة لكل هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة قد زادت في البلدان الأفريقية الأقل نموا منذ بدء برنامج عمل إسطنبول، وقد تضاعفت منذ عام ٢٠٠١.

24 - وفيما يخص الري، تقدر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، وفقا لما جاء في نظامها للمعلومات المتعلقة بالمياه والزراعة، أن أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لا تروي سوى ٣ في المائة من أراضيها المزروعة، خلافا للمتوسط العالمي البالغ ٢١ في المائة. وبالنظر إلى أن تقلبات المناخ لا تزال تثير قلق المنتجين الزراعيين في جميع أنحاء العالم، فإن نظم الري الملائمة التي تتيح للمزارعين الحد من اعتمادهم على الدورات الطبيعية للأمطار سوف تزداد أهمية.

جيم- التجارة

25 - تشكل التجارة أحد المسارات التي يمكن من خلالها للبلدان النامية أن تزيد من ثروتها، سواء من خلال الوصول إلى المنتجات والتكنولوجيات التي لا يمكن إنتاجها محليا، أو من خلال تصدير هذه المنتجات التي تتمتع فيها ببعض الميزات النسبية.

26 - ويستهدف برنامج عمل إسطنبول على وجه التحديد مضاعفة حصة أقل البلدان نموا من التجارة الدولية، وقد وضع لذلك معيارا حدد في حصة بلغت حوالي ١ في المائة في عام ٢٠١٠. ويؤكد البرنامج كذلك على الحاجة إلى توسيع القاعدة التصديرية لأقل البلدان نموا، وهي مسألة ستناقش أيضا في الفرع التالي من هذا التقرير المتعلق بالسلع الأساسية. فقد انخفضت في واقع الأمر حصة صادرات أقل البلدان نموا من الصادرات العالمية خلال فترة برنامج عمل إسطنبول، بعد أن ظلت مستقرة إلى حد كبير في الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٣. ووفقا لما أفاد به مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في منبره الإحصائي (إحصاءات الأونكتاد)، فإن حصة البلدان الأفريقية الأقل نموا من الصادرات العالمية انخفضت انخفاضا كبيرا، من ٠,٧٩ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ٠,٥٢ في المائة في عام ٢٠١٦، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى انخفاض أسعار السلع الأساسية الذي نتج عن التباطؤ في نمو الاقتصاد الصيني.

27 - وتمثل الأفضليات التجارية إحدى المزايا الرئيسية التي يقدمها المجتمع الدولي إلى أقل البلدان نموا. وثمة مؤسسات ثنائية أو متعددة الأطراف، مثل ،قانون النمو والفرص في أفريقيا، الذي وضعته الولايات المتحدة الأمريكية، أو مبادرة الاتحاد الأوروبي "أي شيء فيما عدا الأسلحة"، تتيح لمنتجات أقل

البلدان نموا فرصا واسعة النطاق للوصول إلى الأسواق. ومع ذلك، فإن العديد من البلدان الأفريقية وجدت أن من الصعب توسيع نطاق مشاركتها في النظام التجاري العالمي، وهي صعوبات ترتبط بتحديات التصنيع في البلدان الأقل ثراء وباعتمادها على السلع الأساسية.

27 - وتشكل تكاليف الصادرات عائقا أمام التجارة، وهي تكاليف تزداد ارتفاعا في المنحى العام بالنسبة للبلدان غير الساحلية. وعلى الرغم من أن البلدان الأفريقية الأقل نموا ككل لا تتكبد، فيما يبدو، تكاليف أعلى بكثير لتصدير حاوياتها، إلا أن البلدان الأفريقية غير الساحلية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، مثل تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان وزامبيا، تعاني بشكل ملحوظ من ارتفاع التكاليف. وتضم أفريقيا ١٦ بلدا من البلدان النامية غير الساحلية، ويمكن لتكاليف المشاركة في التجارة أن تكون، بالنسبة لهذه البلدان، أعلى بكثير مما هي عليه في البلدان الساحلية.

29 - وللأسف، فإن المسافة التي تفصل هذه البلدان عن أقرب الموانئ ليست شيئا يمكن تغييره، ومن ثم لا بد لها، للتغلب على هذه الصعوبات، أن تتّبع سياسات عامة مبتكرة، وأن تحدث تغييرات مؤسسية وفي الهياكل الأساسية. ويمكن القيام بهذه التغييرات في مجالات سياسات الجمارك، والاتفاقات التجارية الثنائية، والاستثمارات في الطرق والسكك الحديدية، إلى جانب استهداف المنتجات والخدمات التي تتسم، بطبيعتها، بانخفاض تكاليف الصادرات.

دال- السلع الأساسية

30 - تشهد اقتصادات البلدان الأفريقية الأقل نموا تنوعا متزايدا. وهناك العديد من البلدان الأفريقية الأقل نموا التي هي في المقام الأول بلدان مصدرة للمواد الخام. وعلى سبيل المثال، فإن اعتماد زامبيا على النحاس، وأنغولا على النفط، وملاوي على التبغ يجعل هذه الاقتصادات شديدة التأثر بالتقلبات التي تطال أسعار سلع أساسية وحيدة. ويهدف برنامج عمل إسطنبول إلى تنويع اقتصادات أقل البلدان نموا بغية الحد من اعتمادها على السلع الأساسية.

31 - وفي حين ظل تركيز الصادرات، تاريخيا، مرتفعا بالنسبة لجميع البلدان الأفريقية، بل وأكثر ارتفاعا بالنسبة للبلدان الأفريقية الأقل نموا، ما فتئ ذلك المؤشر ينخفض بمرور الوقت. وتدرك البلدان الأفريقية أنها بحاجة إلى تنويع اقتصاداتها، وتحقيقا لهذه الغاية، فهي كثيرا ما تدرج التنويع كأحد الأهداف الرئيسية في خططها الإنمائية الوطنية. إلا أن التنويع بعيدا عن السلع الأساسية أمر صعب التحقيق ويمكن أن يستتبع تحويل التركيز من أقوى أجزاء

الاقتصاد، أي تلك التي تجلب معظم الإيرادات من الخارج، إلى قطاعات ضعيفة تحتاج إلى قدر كبير من الجهود لتطويرها.

هاء- التنمية البشرية والاجتماعية

32 - التنمية البشرية في البلدان الأفريقية الأقل نموا آخذة في التحسن، رغم انطلاقها من مستويات شديدة الانخفاض ورغم بطء وتيرة ذلك التحسن. ففي عام ٢٠١٥، تحسنت الدرجات المحرزة في مؤشر التنمية البشرية للبلدان الأفريقية الأقل نموا، حيث بلغ ٠,٤٦١ بعد أن كان عند ٠,٤٤٩ في عام ٢٠١١. وخلال هذه الفترة، لم يسجل سوى بلدين، هما جمهورية أفريقيا الوسطى وسيراليون، انخفاضا في الدرجات المحرزة في هذا المؤشر. وسجلت البلدان الأفريقية الأقل نموا في شمال أفريقيا والجنوب الأفريقي أداء أفضل في هذا المؤشر من تلك الموجودة في المناطق دون الإقليمية الأخرى. ورغم هذه التطورات الإيجابية، فإن البلدان الأفريقية الأقل نموا ككل لا تزال تحرز درجات أدنى في مؤشر التنمية البشرية مقارنة بغيرها من أقل البلدان نموا.

33 - وعدد سكان المناطق الحضرية في أفريقيا آخذ في التزايد، ويرافقه في ذلك عدد مساكن الأحياء الفقيرة. وأفريقيا التي يبلغ معدل توسعها الحضري ٣,٥ في المائة في السنة هي أسرع القارات تحضرا. ويشكل التوسع الحضري بعدا هاما في التحول الهيكلي، إذ إن معدل النمو السكاني الطبيعي والهجرة من المناطق الريفية يأتيان بأعداد متزايدة من الناس للعيش في المناطق الحضرية. وتشهد البلدان الأفريقية الأقل نموا اتجاها مماثلا. وبالنسبة للمجموعة ككل، فإن نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية ارتفعت من نحو ٣٣ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ما يزيد قليلا عن ٣٦ في المائة في عام ٢٠١٦. وخلال هذه الفترة، سجل ٣١ بلدا من بين البلدان الأفريقية الأقل نموا التي أبلغت عن بياناتها زيادات في عدد سكان المناطق الحضرية لديها.

34 - بيد أن الغالبية العظمى من السكان في المناطق الحضرية للبلدان الأفريقية الأقل نموا تعيش في أحياء فقيرة، تقل فيها فرص التمتع بظروف معيشية لائقة وبالخدمات الاجتماعية الأساسية. وبالنسبة للبلدان الأفريقية الأقل نمواً الـ32 التي توجد بيانات بشأنها لعام 2014، يعيش حوالي 66 في المائة من سكان المناطق الحضرية في أحياء فقيرة أو مستوطنات غير رسمية.

وفي ثمانية بلدان [2]، كانت نسبة سكان الحضر الذين يعيشون في أحياء فقيرة ٨٠ في المائة فما فوق.

35 - ومع أن سبل الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية آخذة في التحسن، لا تزال هذه العملية بطيئة جدا. ومما يزيد من تفاقم مستويات التنمية البشرية المتدنية في البلدان الأفريقية الأقل نموا محدودية وعدم تكافؤ فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية والخدمات التعليمية، ومصادر المياه المحسنة والصرف الصحي. وخلال الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٥، سجلت جميع البلدان الأفريقية الأقل نموا (باستثناء الصومال والسودان اللذين أبلغا عن عدم وجود بيانات لعام ٢٠١٥) أوجه تحسن في سبل الوصول إلى مصادر المياه المحسنة. وبالمثل، سجلت جميع البلدان الأفريقية الأقل نموا تحسنا في فرص الحصول على مرافق محسنة للصرف الصحي.

36 - ومن ناحية أخرى، فإن النتائج الصحية في البلدان الأفريقية الأقل نموا آخذة في التحسن. فخلال الفترة ٢٠١١ ـ٢٠١٦، انخفضت وفيات الأطفال دون سن الخامسة في معظم البلدان الأفريقية الأقل نموا. وسجلت خمسة بلدان [3] معدلات لوفيات الأطفال دون سن الخامسة بلغت أقل من ٥٠ لكل ٠٠٠ ١ مولود حي. إلا أن هناك ستة بلدان [4]، وهي بلدان تعاني من النزاع أيضا، تتجاوز معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة فيها ١٠٠ حالة وفاة لكل ٠٠٠ ١ مولود حي. وثمة اتجاهات مماثلة يمكن ملاحظتها في حالة الوفيات النفاسية: إذ سجلت جميع البلدان الأفريقية الأقل نموا انخفاضا في معدلات الوفيات النفاسية خلال الفترة ٢٠١١ ـ ٢٠١٥. وتوجد اختلافات كبيرة بين هذه البلدان: فعلى الرغم من أن الوفيات النفاسية انخفضت بحلول عام ٢٠١٥ في ١١ بلدا، حيث بلغت ٤٠٠ حالة وفاة لكل ٠٠٠ ١٠٠ إمرأة، إلا أن هناك ١١ بلدا أخرى لا تزال تسجل معدلات تتجاوز ٦٠٠ حالة وفاة لكل ٠٠٠ ١٠٠ إمرأة.

37 - وهناك تحسناً بناء في فرص الحصول على العلاج المضاد للفيروسات العكوسة في جميع البلدان الأفريقية الأقل نموا. ففي المتوسط، زادت فرص الحصول على هذا العلاج بما يقارب الضعف بين عامي٢٠١١ و٢٠١٦،

(2) تشاد, وجمهورية أفريقيا الوسطى, وجنوب السودان, وسان تومي وبرينسيبي, والسودان, وغينيا - بيساو, وموريتانيا, وموزامبيق.

(3) إريتريا, ورواندا, وسان تومي وبرينسيبي, والسنغال, ومدغشقر.

(4) تشاد, وجمهورية أفريقيا الوسطى, وسيراليون, والصومال, ومالي.

حيث ارتفعت من ٢١,٣ إلى ٤٠,٧ في المائة من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. وفي ١٤ بلدا، زادت فرص الوصول بأكثر من الضعف.

38 - وفي الوقت نفسه، فإن نصيب الفرد من الإنفاق على الصحة آخذ في التزايد. ويعزى التقدم المحرز في النتائج الصحية جزئيا إلى الزيادات المطردة في الإنفاق على الخدمات الصحية في البلدان الأفريقية الأقل نموا. وفي المتوسط، زاد نصيب الفرد من الإنفاق على الصحة في تلك البلدان جميعها بأكثر من الضعف، حيث ارتفع من ١٠٨ دولارات في عام ٢٠١١ إلى ١٢٥ دولارا تقريبا في عام ٢٠١٤. ومع أن إنفاق البلدان الأفريقية الأقل نموا على الصحة كان أعلى قليلا من إنفاق أقل البلدان نموا في القارات الأخرى، فهو لا يزال أقل بكثير (بحوالي النصف) من متوسط الإنفاق في مجال الصحة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ككل. وبإمعان النظر في البيانات يتضح التباين الكبير في النفقات فيما بين البلدان. وعلى الرغم من أن ما لا يقل عن ستة بلدان – أنغولا، وجيبوتي، وزامبيا، وسان تومي وبرينسيبي، والسودان، وليسوتو - سجلت إنفاقا على الصحة تجاوز ١٥٠ دولارا للفرد خلال الفترة ٢٠١١–٢٠١٤، إلا أن ذلك الإنفاق ظل في خمسة بلدان – إريتريا، وتشاد، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومدغشقر، والنيجر– عند ٥٠ دولارا أو أقل للفرد.

واو- الأزمات المتعددة وغيرها من التحديات الناشئة

39 - تعاني البلدان الأفريقية الأقل نموا، كما أبلغ عن ذلك المعلقون على نطاق واسع، من ارتفاع معدلات الفقر وعدم المساواة والصراعات الأهلية وعدم الاستقرار السياسي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تفشي أمراض يمكن الوقاية منها، مثل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب والملاريا وغيرها، يفاقم أثر الأزمات، ولا سيما في أوساط أشد فئات السكان والمجموعات ضعفا. كما أن سوء إدارة الموارد الطبيعية الناجم عن استخدام التكنولوجيات البدائية في الزراعة والبناء والتعدين والقطاعات الأخرى سيستمر في التأثير سلبا على البيئة الطبيعية وتقويض القدرة على التكيف مع الكوارث المناخية وغيرها من الكوارث. ومما يزيد الطين بلة أن البلدان الأفريقية الأقل نموا تواجه صعوبات في الوصول إلى آليات التمويل المناخي العالمي لإنقاذ اقتصاداتها وإعادة بنائها.

40 - وعليه لا بد من تعزيز تنسيق الجهود الدولية والإقليمية من أجل الاستجابة الفعالة للكوارث والأزمات في أفريقيا. وينبغي لمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث أن يضطلع بدور أكبر في تنسيق الدعم المقدم من منظمات من قبيل البنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، ومفوضية

الاتحاد الأفريقي. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان تعزيز التعاون والدعم الدوليين للتعامل مع المسائل الضريبية والمالية. ويمكن للصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث والإغاثة الذي تمت إعادة هيكلته مؤخرا أن يؤدي دورا هاما في التخفيف من آثار المخاطر من خلال توفير مساعدة استثنائية في حالات الكوارث الصحية، مثل أزمة الإيبولا.

زاي- تعبئة الموارد المالية لأغراض التنمية وبناء القدرات

41 - تكتسي تعبئة الموارد الكافية لتلبية الاحتياجات الاستثمارية لمعظم البلدان الأفريقية الأقل نموا أهمية بالغة بالنسبة لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والحد من الفقر. والمجال الأول الذي ينبغي أن تركز هذه البلدان عليه هو تعزيز التدابير الرامية إلى زيادة تعبئة الموارد المحلية باعتبارها أكثر مصادر التمويل موثوقية.

42 - وفي الوقت الراهن، لا تتجاوز حصة الإيرادات الضريبية من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الأفريقية الأقل نموا ١٥ في المائة في المتوسط. وفي عام ٢٠١٤، سجلت ثلاثة بلدان فقط[5] من بين البلدان الأفريقية الـ 32 الأقل نموا التي توجد بيانات بشأنها نسبا للإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي تزيد عن ٢٠ في المائة. ورغم شح البيانات، فإن العديد من البلدان الأفريقية الأقل نموا تعتمد على المنح الخارجية لتمويل ميزانياتها: ففي عام ٢٠١٠، سجلت ٩[6] من أصل ٢٠ بلدا أفريقيا من بين أقل البلدان نموا التي توجد بيانات بشأنها نسبا للمنح الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي تتجاوز ٥ في المائة. ولذا فإن تعزيز توليد الإيرادات المحلية سوف يساعد البلدان الأفريقية على توسيع قاعدة مواردها وإلى اكتساب المزيد من الاستقلالية في استخدام هذه الموارد.

43 - وتشكل تدفقات التحويلات المالية مصدرا رئيسيا آخر للعائدات من العملات الصعبة، وتمثل في بعض البلدان الأفريقية الأقل نمواً مصدر تمويل أهم من الاستثمار الأجنبي المباشر. ولذلك يتحتم على هذه البلدان أن تضع تدابير من قبيل خفض تكاليف المعاملات التجارية وتوجيه الأموال، في إطار منظور استراتيجي، نحو القطاعات الإنتاجية والصناعات ذات الأولوية من أجل زيادة الأثر الإنمائي للتدفقات الداخلة. ووفقا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، شهد ١٩ بلدا من أصل ٣٣ من البلدان الأفريقية الأقل نموا التي توجد بيانات بشأنها اتجاها تصاعديا لتدفقات التحويلات المالية

(5) أنغولا وليسوتو وموزامبيق.

(6) بوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسان تومي وبرينسيبي، وسيراليون، وليسوتو، وملاوي، وموزامبيق.

الداخلة: إذ ارتفعت من ٥,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠١٠ إلى ٧,٠ في المائة منه في عام ٢٠١٥. وسجلت أربعة بلدان معدلات تزيد عن 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي: هي ليبريا (31.3 في المائة)، وليسوتو (19.6 في المائة)، وغامبيا (19.4 في المائة)، والسنغال (11.6 في المائة).

44 - وتمثل المساعدة الإنمائية الرسمية قناة رئيسية أخرى من شأنها أن تمكن البلدان الأفريقية الأقل نمواً من تخفيف عبء الديون الخارجية. وبما أن انتماء أي بلد إلى فئة أقل البلدان نموا يعني أن البلد بحاجة أكثر إلى المساعدة الإنمائية من البلدان النامية الأخرى [7]، فإن توزيع المساعدة الإنمائية الرسمية على بلدان هذه الفئة يبقى على قدر من الأهمية.

45 - غير أنه ينبغي الإشارة إلى أن سبعة فقط من الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي [8] ساهمت في عام 2016 بما يزيد على ٠,١٥ في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا كما تبرع ستة عشر بلدا في عام ٢٠١٦ بنسبة أكبر من دخلها القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية إلى أقل البلدان نموا مما كان عليه الحال في عام ٢٠١٥. وعموما، قدم ١١ من أصل ٢٩ بلدا من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية أكثر من ٥٠ في المائة من مجموع ما قدمته هذه البلدان في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نموا، في حين قدم ١١ من الأعضاء الآخرين ما يتراوح بين ٣٠ و٥٠ في المائة لهذا الغرض.

46 - وتحتاج البلدان الأفريقية الأقل نموا إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إليها لإنشاء أعمال تجارية حديثة تساعد على تحقيق التحول الهيكلي. وقد زاد مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان الأفريقية الأقل نموا من نحو 44 مليار دولار في عام 2010 إلى 55 مليار دولار في عام 2015، بيد أنه ما لبث أن تراجع تراجعا طفيفا من جديد ليبلغ 52 مليار دولار في عام 2016. وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من 7،7 في المائة في عام ٢٠١١ إلى ٥,١ في المائة في عام ٢٠١٦. وفي حين بلغ متوسط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان الأفريقية الأقل نموا نحو ١ مليار

[7] تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن التمويل الميسر من الشركاء الرئيسيين، بما في ذلك صندوق التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، والتحالف العالمي للقاحات والتحصين، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، لا يتوقف على الانتماء إلى فئة أقل البلدان نموا.

[8] بلجيكا، والدانمرك، والسويد، ولكسمبرغ، والمملكة المتحدة، والنرويج، وهولندا.

دولار خلال الفترة ٢٠١٠ – ٢٠١٦، تلقت أربعة بلدان – إثيوبيا، وأنغولا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وموزامبيق – ما يزيد على ٣ مليارات دولار لكل منها خلال نفس الفترة [9].

47 - وقد انخفض نمو تكوين رأس المال الثابت، الذي يقيس قيمة الحصول على أصول جديدة أو توسيع الأصول الثابتة الموجودة للحكومات وقطاع الأعمال التجارية والأسر المعيشية، انخفاضا سريعا في البلدان الأفريقية الأقل نموا منذ عام ٢٠١٢، إذ انتقل من نسبة عالية قدرها ١٣ في المائة سنويا إلى ١,٨ في المائة سنويا في ٢٠١٦. وهذا يؤكد الحاجة إلى وضع تدابير لزيادة القيمة المضافة لدى البلدان الأفريقية الأقل نموا.

حاء- الحكم الرشيد على جميع المستويات

48 - ليس من قبيل المغالاة التأكيد على أهمية الحكم الرشيد بالنسبة لانتقال البلدان الأفريقية الأقل نموا إلى فئة البلدان متوسطة الدخل. ويقود الحكم الرشيد أيضا إلى تحقيق التعايش السلمي والأمن للأشخاص والممتلكات.

49 - والبلدان الأفريقية الأسوأ أداءً وفقاً لدليل مو إبراهيم لشؤون الحكم في أفريقيا هي جميعها من أقل البلدان نمواً. ففي عام ٢٠١٦، حصلت البلدان الأفريقية الأقل نموا على تقدير بلغ ٤٦,٧ في المائة وفقا للدليل، مما يعد تحسنا طفيفا مقارنة بنسبة ٤٦,٦ التي حققتها في ٢٠١٥. وخلال الفترة ٢٠١٥ – ٢٠١٦، سجلت البلدان الأفريقية الأقل نموا أوجه تحسن في أدائها العام فيما يتعلق بالحوكمة، ما تجلى في تحسن تقديرها بما مقداره ٢,١ وفقا للدليل. ومع ذلك، تفاوَت أداء فرادى البلدان تفاوتاً كبيراً، حيث تراوح بين معدل مرتفع بلغ 60 نقطة فما فوق في رواندا وسان تومي وبرينسيبي والسنغال، وما دون 30 في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان والصومال. وسجل نحو ١٧ بلدا من بين البلدان الأفريقية الأقل نموا درجات كلية أقل من المتوسط القاري البالغ ٥٠.

50 - وكان أداء البلدان الأفريقية الأقل نموا بنفس الدرجة من السوء فيما يتعلق بمؤشرات البنك الدولي الخاصة بالحوكمة في العالم. وخلال الفترة ٢٠١٠ – ٢٠١٦، تراوح متوسط الأداء في المؤشرات الستة بين ٠,٧٩

[9] يرتبط هذا بالانخفاض العام للاستثمار الأجنبي المباشر المقدم إلى أفريقيا (انخفض بحوالي ٣ في المائة في عام ٢٠١٦) وعدم انتظام تدفقه؛ وتشكل خمسة بلدان (إثيوبيا, وأنغولا, وغانا, ومصر, ونيجيريا) ٥٧ في المائة من المجموع.

و٠,٦٣-[10]. وكان الأداء رديئا بصفة خاصة بالنسبة لثلاثة مؤشرات: فعالية الحكومة؛ وسيادة حكم القانون؛ ومستوى جودة اللوائح التنظيمية، وهو أمر بالغ الأهمية لتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية واستثمارات القطاع الخاص.

ثالثا- الرفع من قائمة فئة أقل البلدان نموا

ألف- الخلفية والحالة الراهنة

51 - بعد رفع اسم غينيا الاستوائية من فئة أقل البلدان نموا في عام ٢٠١٧ انخفض عدد البلدان الأفريقية الأقل نموا إلى ٣٣. وقد تم أخيرا رفع اسم غينيا الاستوائية من قائمة أقل البلدان نموا في عام ٢٠١٧ بعد أن أوصت بذلك لجنة السياسات الإنمائية في عام ٢٠٠٩، استنادا إلى نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي فيها. وفي الوقت الذي أُوصي فيه برفع غينيا الاستوائية من القائمة، كان نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي فيها يساوي ٤٣٠ ١٢ دولارا (بالقيمة الإسمية لدولارات الولايات المتحدة، بعد تحويلها حسب طريقة أطلس البنك الدولي)، إلا أن هذا الرقم انخفض بحلول عام ٢٠١٦ إلى النصف تقريبا حيث بلغ ٥٥٠ ٦ دولارا. ورغم أن هذا الرقم لا يزال أعلى بكثير من عتبة الرفع من القائمة ويتجاوز بكثير أرقام نظرائها من أقل البلدان نموا، من الواضح أن انخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي منذ إصدار التوصية بالرفع من القائمة أمر مقلق للغاية.

52 - والعدد الكلي لأقل البلدان نموا التي تستوفي معايير الرفع من القائمة آخذ في الارتفاع. وحتى عام ٢٠١٨، استوفى ١٢ من بين البلدان الـ 47 الأقل نموا (اثنان أكثر من في عام ٢٠١٥) المعايير المؤهِلة للرفع من القائمة. ومن هذا العدد، استوفت ثلاثة بلدان المعايير للمرة الأولى، وستنظر لجنة السياسات الإنمائية في احتمال إصدار توصية برفعها من القائمة في عام ٢٠٢١. وسينظر في رفع ستة بلدان من القائمة في استعراض عام ٢٠١٨، في حين أن ثلاثة بلدان هي بالفعل قيد الرفع أو أوصت اللجنة برفعها من القائمة.

53 - وفي الوقت نفسه، هناك عدد أقل بصورة غير متناسبة من البلدان الأفريقية الأقل نموا المؤهلة للخروج من هذه الفئة. ومن بين البلدان الـ ١٢ التي استوفت معايير الرفع من قائمة أقل البلدان نموا في 2018 هناك بلدان فقط من أفريقيا: أنغولا، وسان تومي وبرينسيبي. وقد استوفت سان تومي

[10] تعطي القيم التقديرية درجات البلدان في كل مؤشر باستخدام وحدات التوزيع العادي، مع متوسط يبلغ صفر وانحراف معياري قدره ١. وتتراوح درجات البلدان ما بين ٢,٥- (الحد الأدنى) و٢,٥+ (الحد العلوي).

وبرينسيبي تلك المعايير للمرة الثانية، بينما مُنحت أنغولا، التي أوصي أصلا برفعها من القائمة في ٢٠١٥، فترة تحضيرية استثنائية مدتها ست سنوات من أجل الخروج من فئة أقل البلدان نموا، ومن المقرر أن يرفع اسمها من القائمة في عام ٢٠٢١.

54 - وتتقاسم أنغولا وغينيا الاستوائية نفس الخصائص المؤهلة للرفع من القائمة. فعلى غرار اقتصاد غينيا الاستوائية، يرتبط اقتصاد أنغولا ارتباطا قويا بأسعار النفط، أهم صادراتها، ونتيجة لذلك، فإن نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي فيها قد تذبذب إلى حد ما في الآونة الأخيرة. وعلاوة على ذلك، وكما هو الحال في غينيا الاستوائية، فإن رفع أنغولا يستند فقط إلى نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي. بيد أن البلد لم يستوف عتبات مؤشر الأصول البشرية أو مؤشر الضعف الاقتصادي الذي يجري كل ثلاث سنوات الذي أجري في عام ٢٠١٥. فاستمرار اعتماد الاقتصاد الأنغولي على النفط والعجز الواضح للعائدات المتأتية من الثروات الطبيعية للبلد عن تحقيق فوائد عريضة القاعدة لسكان أنغولا يثيران تساؤلات بشأن استدامة رفع اسمها من القائمة.

55 - ويجري حاليا بذل جهود، على نطاق منظومة الأمم المتحدة، للتحقق من أن خروج أنغولا يمضي بشكل سلس ودون انقطاعات لا لزوم لها للوفاء بالتطلعات الإنمائية للبلد. ويجب على أنغولا أن تواصل الالتزام باتباع السياسات التي تمكنها من توسيع القاعدة التصديرية وتحسين رفاه سكانها، بالنظر إلى أن تصنيف البلد في مؤشر الأصول البشرية في الاستعراض الثلاثي السنوات الذي أجري عام ٢٠١٥، لا يزال أقل من متوسط جميع البلدان الأفريقية الأقل نموا. ولأنغولا إمكانات لدخول ميدان الصناعات التصديرية خارج قطاع النفط. فحجم البلد ومناخه، على سبيل المثال، يؤهلانه لإنتاج سلع أساسية زراعية، كما أن مركز التجارة الدولية قد خص بالذكر الأغذية البحرية والمنتجات الزراعية الأخرى باعتبارها سلعا أساسية يمكن زيادة إنتاجها.

56 - وعلى النقيض من أنغولا وغينيا الاستوائية، لا تستند أهلية سان تومي وبرينسيبي للرفع من القائمة إلى قاعدة الدخل فقط. وفي الاستعراض الثلاثي السنوات الذي جرى في عام ٢٠١٥، استوفت سان تومي وبرينسيبي معايير الرفع لأول مرة، بالنظر إلى أنها تجاوزت عتبتي نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي والمؤشر القياسي للأصول البشرية كليهما. ووفقا للمؤشرات الأولية، فإن سان تومي وبرينسيبي سوف تستوفي كلا المعيارين في الاستعراض الثلاثي السنوات الثاني على التوالي، وبالتالي سيوصى برفعها من القائمة في عام ٢٠١٨. فقد تحسن تصنيف البلد من حيث نصيب الفرد

من الدخل القومي الإجمالي والمؤشر القياسي للأصول البشرية في عام ٢٠١٨ مقارنة بتصنيف الذي يجري كل ثلاث سنوات لعام ٢٠١٥، وهي الآن تتبوأ المرتبة الثانية من حيث مؤشر الأصول البشرية من بين جميع أقل البلدان نموا.

باء- آفاق جديدة للرفع من فئة البلدان الأفريقية الأقل نموا

57 - العديد من البلدان الأفريقية غير بعيدة عن مرمى الوفاء بمعايير الخروج من فئة أقل البلدان نموا في السنوات الثلاث المقبلة. ومن بين أقل البلدان نموا الثلاثة التي استوفت معايير الرفع لأول مرة في عام ٢٠١٨ ليس هناك بلد أفريقي واحد. إلا أن آفاق البلدان الأفريقية الأقل نموا ليست قاتمة تماما.

58 - وفي عام ٢٠١٨، كان ١١ من بين الـ ١٣ بلدا التي استوفت عتبة واحدة من عتبات الرفع من أفريقيا [(11)]. والجدير بالذكر أن أيا من هذه البلدان لم يستوف معيار المؤشر القياسي للأصول البشرية، على الرغم من التحسن العام الذي طرأ في هذا المؤشر. وعلى وجه العموم، كان أداء البلدان الأفريقية الأقل نموا فيما يخص مؤشرات الضعف الاقتصادي أفضل مما هو عليه بالنسبة لمؤشرات التنمية الاجتماعية والبشرية.

59 - وفي المجموع، لا تفصل ٥ من بين البلدان الأفريقية الـ ١١ التي استوفت معيارا واحدا على الأقل من معايير الأهلية في ٢٠١٨ سوى عشر نقاط عن استيفاء معيار ثان، بينما تقع ثلاثة بلدان – توغو، وجيبوتي، وليسوتو – على بعد خمس نقاط من ذلك الهدف. ويبدو واضحا، بناء على الاتجاهات الحالية، أن هذه البلدان الثلاثة هي البلدان الأفريقية التي يرجح كثيرا رفعها من فئة أقل البلدان نموا. وقد استوفت جيبوتي معيار الدخل القومي الإجمالي، ومن المرجح أن تستوفي معيار الضعف الاقتصادي بحلول عام ٢٠٢١. واستوفت ليسوتو كذلك معيار الدخل القومي الإجمالي ومن المرجح استيفاؤها مؤشر الأصول البشرية. واستوفت توغو معيار الضعف الاقتصادي وهي في وضع يؤهلها لاستيفاء المؤشر القياسي للأصول البشرية أيضا بحلول عام ٢٠٢١.

60 - ومما يجدر ذكره أن من بين البلدان الخمسة التي لا تفصلها سوى ١٠ نقاط عن استيفاء معيار ثان، هما جمهورية تنزانيا المتحدة وجيبوتي أشار تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لعام ٢٠١٧ الخاص بأقل البلدان نموا، إلى أنهما الأكثر حظا لاستيفاء معايير الرفع بحلول عام ٢٠١٨. وكلا البلدين

(11) أوغندا, وتوغو, وجزر القمر, وجمهورية تنزانيا المتحدة, وجمهورية الكونغو الديمقراطية, وجنوب السودان, وجيبوتي, وزامبيا, والسودان, وغينيا, وليسوتو.

استوفى معيارا واحدا على الأقل من معايير الأهلية في عام ٢٠١٥: فقد استوفت جيبوتي معيار نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، في حين استوفت جمهورية تنزانيا المتحدة معيار الضعف الاقتصادي (الجدول ٩).

61 - وقد كان متوقعا لجيبوتي أن تستوفي معياري الأصول البشرية والضعف الاقتصادي كليهما بحلول عام ٢٠١٨. إلا أن البلد، رغم التحسينات التي شهدها، لم يستوف عتبة الخروج لكلا المؤشرين. ومع ذلك، واستنادا إلى الاتجاهات الراهنة، فإن جيبوتي في طريقها إلى بلوغ عتبتي الرفع لمؤشر نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ومؤشر الضعف الاقتصادي بحلول عام ٢٠٢١.

رابعا- الاستنتاجات والتوصيات

62 - يتفاوت أداء البلدان الأفريقية الأقل نموا فيما يخص برنامج عمل إسطنبول. وتشمل التطورات الإيجابية ما يلي: زيادة فرص الوصول إلى شبكة الإنترنت؛ ومضاعفة حصة الطاقة المولدة من الموارد المتجددة غير المائية؛ وارتفاع متواضع للإنتاجية الزراعية؛ وتحسن عام في دليل التنمية البشرية؛ وارتفاع نصيب الفرد من النفقات الصحية، إلى جانب تحسن فرص الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي؛ وزيادة التنويع الاقتصادي. وفضلا عن ذلك، هناك خمسة بلدان أفريقية على الأقل غير بعيدة عن مرمى الوفاء بمعيار التأهل للرفع من فئة أقل البلدان نموا في السنوات الثلاث المقبلة. وعلى وجه الخصوص، من المرجح أن تكون توغو، وجيبوتي وليسوتو مرشحة للتأهل لرفع اسمها من القائمة، للمرة الأولى، بحلول موعد الاستعراض الثلاثي السنوات القادم في عام ٢٠٢١.

63 - ورغم هذه التطورات الإيجابية، لا تزال هناك تحديات عديدة تشمل تزايد السكان في المناطق الحضرية، وضعف تعبئة الموارد المحلية، والاعتماد الكبير على المساعدة الإنمائية الرسمية، وضعف الحوكمة.

64 - وإذا أُريد للتقدم المحرز نحو استيفاء معياري نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي والضعف الاقتصادي أن يستمر، فلا مناص من بناء اقتصادات أكثر تنوعا، وتحسين مؤسسات الحوكمة، وتعزيز القدرة على التكيف مع الصدمات البيئية. وعلاوة على ذلك، لضمان توفر التمويل المستدام للأولويات الإنمائية للبلدان الأفريقية الأقل نموا، يجب على تلك البلدان تعزيز قدراتها وبذل المزيد من الجهود لتعبئة الموارد المحلية والخارجية على حد سواء لتلبية الاحتياجات الكبيرة للاستثمار في الخدمات الاجتماعية الأساسية والطاقة والهياكل الأساسية. وثمة سبل يمكن اتباعها

لزيادة تحصيل الإيرادات منها سد الثغرات في جباية الضرائب وإدارتها، وتوسيع القاعدة الضريبية، وتبسيط القواعد التنظيمية للأعمال التجارية.